الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غـــرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# توصيـــات

# الملتقى الوطني للجباية بين التشريع والقضـــاء

## المنظم بتاريخ 13/12 ديسمبر 2023

## بكلية الحقوق والعلوم السياسية

### لجنة التوصيات

- الدكتور سيد اعمر محمد — رئيسا
- الدكتور بن رمضان عبد الكريم — عضوا
- الدكتور بن عودة مصطفى — عضوا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## مضمون التوصيات

- ضرورة استقرار النظام الجبائي وهذا نظراً لخضوعه إلى العديد من التعديل إذ أننا نجد في كل سنة مالية هناك قانون مالية أصلي بالإضافة إلى قانون مالية تكميلي مما يجعل المكلف بالضريبة يجهل أهم التعديلات والتغيرات الطارئة والتي تجعل هذا الأخير يسعى إلى التهرب من دفعها.

ـ ضرورة تكوين إطارات الإدارة الجبائية مع تكثيف التربصات وهذا من أجل مواكبة التغيرات التشريعية الراهنة.

ـ العمل على توفر الحماية الكافية لأعوان الإدارة الجبائية وهذا من أجل ضمان قيامهم بعملية الرقابة على أحسن وجه.

ـ ضرورة توحيد النصوص التجريمية والعقابية لظاهرة الغش الجبائي و تنظيمها و وضعها تحت باب خاص في قانون الإجراءات الجبائية؛

ـ مكافحة مختلف النشاطات التي تزيد من حدة الغش الجبائي والمتمثلة أساساً في: الإقتصاد الموازي والمنافسة غير المشروعة؛

ـ تكثيف الرقابة على المناطق الحدودية والموانئ من أجل التقيل من إستفحال جريمة الغش الجبائي؛

ـ تكثيف التعامل بالمحاسبة الإلكترونية وهذا من أجل الحد من التعامل بالفاتورات المزورة والشركات الوهمية التي تتبناها؛

ـاللجوء إلى تطبيق نظام الإقتطاع من المصدر( المنبع) لبعض المعاملات التجارية والمهنية وهذا من أجل تحسين دور التحصيل الجبائي لصالح الخزينة العمومية؛

ـ إعطاء بعض الحوافز والإمتيازات الجبائية للملتزمين بواجباتهم التصريحية والمحاسبية وهذا من أجل التقليل من اللجوء إلى ظاهرة الغش الجبائي؛

ـ فتح مراكز لتكوين إطارات متخصصين في مجال الرقابة الجبائية في كل ولاية وضمان حمايتهم بضمانات كافية للقيام بمهامهم على أحسن وجه؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ تقريب الإدارة الجبائية من المكلف بالضريبة وهذا من أجل توسيع نشر الوعي الضريبي لأكبر فئة من المكلفين بالضريبة وتزويدهم بميثاق المكلف بالضريبة الذي يجب أن يتماشى وفقاً للتغيرات والتعديلات الرآهنة؛

ـ ضرورة تكوين قضاة متخصصين في المجال الجبائي وهذا من أجل تسهيل إجراءات المنازعة الجبائية وسهولة الفصل فيها مع تمكين المكلف بالضريبة من محاكمة عادلة؛

ـ ضرورة وضع تقنين يتضمن قانون العقوبات الجبائي بشقيه الإجرائي والموضوعي وهذا من أجل وضوح الإجراءات المتبعة في المنازعة بالإضافة إلى سهولة معرفة النصوص المطبقة على مختلف الجرائم الجبائية وبالأخص الخطيرة منها والمتمثلة أساساً في جنحة الغش الجبائي.

ونشير أخيراً إلى أن البحث في المجال الجبائي من أهم المجالات الخصبة والتي لم تستوفي حقها من الدراسة والتحليل والتطبيق علاوة على نقص الوعي من طرف المكلفين بالضريبة من جهة، وإنعدام التحسيس والإعلام من طرف الإدارة الجبائية وهذا من أجل تقوية علاقة المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية مع توسيع دائرة الحوار بينهما.

- ضرورة رقمنة كل الإدارات الجبائية في كل ربوع الوطن من أجل ضمان الأمن الجبائي و إضفاء الشفافية الجبائية وهذا بهدف تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الضريبية.
- ـ ضرورة تغيير تسمية الشركة المدنية لمختلف المهن الحرة " لمحاماة. التوثيق, المحضرين القضائيين ..... إلخ " بتسمية أو عبارة ـمؤسسة مدنية ـ وعليه يجب استبدال تسمية شركة محامين مثلا بعبارة مؤسسة المحامين سواء فيما يتعلق بالتشريع الجبائي من جهة، أو فيما يتعلق بقانون المهنة الحرة, باعتبار أن الشركة تأخذ الشكل التجاري وتصنف على أنها عمل تجاري بحسب الشكل وفقاً للمادة 3 من القانون التجاري بينما تسمية المؤسسة أوسع من الشركة باعتبارها تتضمن الشكل التجاري و الغير التجاري ( المدني) و بما أن المهن الحرة غير تجارية فإنهم يدخلون تحت ـ نطاق المؤسسة مدنيةـ باعتبار أن المحامي في الشكل المعنوي يمارس مهنة حرة غير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تجارية عكس الشركة التجارية التي تصنف عمل تجاري بحسب الشكل وفقاً للمادة 3 من القانون التجاري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner